الأحداث الجيوسياسية تربك أسواق النفط وسط تفاقم فائض العرض

7 ديسمبر، 2025

تُبرز التهديدات المُلحة والمخاطر طويلة الأمد مسألة الطاقة كقضية جوهرية في الأمن الاقتصادي والوطني العالمي. تُشكّل الطاقة جوهر التوترات الجيوسياسية اليوم، حيث تُصاحب المخاطر التقليدية التي تُهدد إمدادات الوقود، قيودٌ تؤثر على إمدادات المعادن الأساسية. كما أن قطاع الكهرباء -الذي يُعدّ بالغ الأهمية للاقتصادات الحديثة- مُعرّضٌ بشكل متزايد للمخاطر السيبرانية والتشغيلية والمتعلقة بالطقس.

وبحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية، "توقعات الطاقة العالمية 2025"، الصادر حديثاً، ستكون القرارات التي يتخذها صانعو سياسات الطاقة حاسمة في معالجة هذه المخاطر، ولكنها تُتخذ في ظلّ سياق مُعقّد. تتزامن الهشاشة الجيوسياسية مع انخفاض أسعار النفط. كما تُضاف الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار إلى موازين أسواق النفط التي تُظهر فائضًا كبيرًا في العرض على الطلب.

تُعطي الدول الأولوية لأمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف، لكنها تلجأ إلى وسائل مُختلفة لتحقيق ذلك. يميل بعضها، بما في ذلك العديد من الدول المُستوردة للوقود، إلى الطاقات المُتجددة والكفاءة كحلول. بينما يُركز البعض الآخر بشكل أكبر على ضمان إمدادات وفيرة من أنواع الوقود التقليدية.

وهناك تصدعات في النظام الدولي وشكوك تحيط بمستقبل التجارة، لكن تجارة الطاقة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. تُشكّل وفرة إمدادات النفط والألواح الشمسية والبطاريات، وسرعان ما يُشكّل الغاز الطبيعي المسال، حوافز قوية للمنتجين للسعي نحو الأسواق العالمية.

يبدو أن زخم الجهود الوطنية والدولية لخفض الانبعاثات قد تراجع أكثر من ذي قبل، إلا أن مخاطر المناخ آخذة في التزايد. كان عام 2024 العام الأكثر حرارة على الإطلاق، والأول الذي تجاوزت فيه درجات الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

في الوقت نفسه، لا يزال العالم متعطشًا للطاقة. تدخل التقنيات الجديدة إلى النظام بسرعة، وسجّلت مصادر الطاقة المتجددة أرقامًا قياسية جديدة للانتشار في عام 2024 للعام الثالث والعشرين على التوالي. كما وصل استهلاك النفط والغاز الطبيعي والفحم، بالإضافة إلى الإنتاج النووي، إلى مستويات قياسية. مدفوعًا بشكل رئيسي بالصين، نما الطلب على الفحم منذ عام 2019 بنسبة 50 % أسرع من ثاني أسرع أنواع الوقود الأحفوري نموًا، وهو الغاز الطبيعي، وهو سبب رئيس لاستمرار نمو الانبعاثات المرتبطة بالطاقة.

يتضمن تقرير "توقعات الطاقة العالمية 2025" ثلاثة سيناريوهات رئيسة. يحدد اثنان منها شروط البداية ثم يدرسان مسارهما – سيناريو السياسات الحالية، وسيناريو السياسات المعلنة. أما السيناريو الثالث، وهو سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، فيرسم مسارًا لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالطاقة والمناخ. يتناول سيناريو السياسات الحالية لمحة عامة عن السياسات واللوائح المعمول بها، ويقدم منظورًا حذرًا بشأن سرعة نشر تقنيات الطاقة الجديدة ودمجها في نظام الطاقة.

يتناول سيناريو السياسات المعلنة تطبيق مجموعة أوسع من السياسات، بما في ذلك تلك التي طُرحت رسميًا ولكن لم تُعتمد بعد، بالإضافة إلى وثائق استراتيجية رسمية أخرى تُحدد مسار العمل. وتُعدّ

العوائق أمام إدخال تقنيات جديدة أقل مما هي عليه في سيناريو السياسات الحالية، إلا أن سيناريو السياسات المعلنة لا تفترض تحقيق الأهداف الطموحة.

ويتبع سيناريو انبعاثات صافية صفرية بحلول عام 2050 نهجًا مختلفًا، إذ يصف مسارًا لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة إلى صافي صفري بحلول عام 2050، مع الأخذ في الاعتبار أن لكل دولة مسارها الخاص.

ويُقدم سيناريو معياري إضافي، وهو سيناريو تسريع خدمات الطهي والكهرباء النظيفة، خارطة طريق جديدة لتحقيق الوصول الشامل إلى الكهرباء والطهي النظيف – وهما هدفان إنمائيان حاسمان دعمتهما وكالة الطاقة الدولية بنشاط لأكثر من عقدين. ولا يتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2025 سيناريو التعهدات المعلنة، الذي يُنمذج مستقبلاً لنظام الطاقة، حيث تُحقق الأهداف الوطنية الرئيسية للطاقة والمناخ، مثل المساهمات الوطنية المحددة للدول، بالكامل وفي الوقت المحدد. وسيتبع ذلك تقييمنا للجولة الجديدة من المساهمات الوطنية المحددة التي كان من المقرر تقديمها هذا العام، والتي تغطي عمومًا الفترة حتى عام 2035، بمجرد اكتمال الصورة لهذه الالتزامات.

تغطي سيناريوهات آفاق الاقتصاد العالمي مجموعة واسعة من المسارات، مُسلِّطةً الضوء على الفرص ونقاط الضعف المختلفة، ولكن هناك عناصر مشتركة. والأهم من ذلك، أنه مع توسع الاقتصادات ونمو السكان والدخل، يشهد كل سيناريو زيادة في حاجة العالم إلى خدمات الطاقة، مع تزايد الطلب على التنقل؛ وعلى التدفئة والتبريد والإضاءة وغيرها من الاستخدامات المنزلية والصناعية؛ وبشكل متزايد على الخدمات المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي.

في ضوء ذلك، تبرز أربعة عوامل مشتركة أخرى: الطبيعة المتغيرة لأمن الطاقة، حيث تُشكل إمدادات المعادن الحيوية نقطة ضعف حادة؛ ودخول عصر الكهرباء؛ وتحول مركز ثقل نظام الطاقة نحو الهند والاقتصادات الناشئة الأخرى غير الصين؛ والدور المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة، مصحوبًا بعودة الطاقة النووية.

تُهدد سلاسل توريد المعادن

وهناك تهديدات خطيرة تُهدد سلاسل توريد المعادن الحيوية، إذ تصاحب المخاطر التقليدية التي تؤثر على أمن إمدادات النفط والغاز الآن

نقاط ضعف في مجالات أخرى، أبرزها سلاسل توريد المعادن الحيوية. وقد ركزت وكالة الطاقة الدولية باستمرار على هذه الأبعاد الجديدة لأمن الطاقة. وكانت محورية في قمة الوكالة حول مستقبل أمن الطاقة في لندن عام 2025، وقد أكدتها الضوابط الجديدة التي فرضتها الصين على تصدير العناصر الأرضية النادرة ومكونات وتقنيات البطاريات.

ويتمثل الخطر الرئيس على المعادن الحيوية في ارتفاع مستويات تركيز السوق. وتُهيمن دولة واحدة على 19 من أصل 20 معدنًا استراتيجيًا مرتبطًا بالطاقة، بحصة سوقية متوسطة تبلغ نحو 70 %. المعادن المعنية حيوية لشبكات الطاقة والبطاريات والمركبات الكهربائية، ولكنها تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في رقائق الذكاء الاصطناعي والمحركات النفاثة وأنظمة الدفاع وغيرها من الصناعات الاستراتيجية. واعتبارًا من نوفمبر 2025، يخضع أكثر من نصف هذه المعادن الاستراتيجية لشكل من أشكال ضوابط التصدير.

ويتطلب تعزيز سلاسل توريد أكثر تنوعًا ومرونة للمعادن الأساسية، جهدًا سياسيًا متضافرًا؛ فقوى السوق وحدها لن تُحقق الهدف. ومنذ عام 2020، جاء معظم النمو في إنتاج معادن الطاقة الرئيسة المكررة من الموردين الرئيسين. ونتيجة لذلك، زاد التركيز الجغرافي في التكرير لجميع معادن الطاقة الرئيسة تقريبًا، وخاصة النيكل والكوبالت.

ويشير تحليل المشاريع المعلنة إلى أن عكس هذه العملية سيكون بطيئًا. وفي سناريو السياسات الحالية، من المرجح أن يظل تركيز العرض أعلى مما هو عليه في سيناريو السياسات المعلنة، حيث يُترجم ضعف الطلب على المعادن إلى انخفاض الأسعار، مما يُفضل المنتجين الحاليين ذوي التكاليف المنخفضة. ويتطلب الأمر اليوم اتخاذ إجراءات حازمة لتعزيز التأهب لمواجهة الاضطرابات المحتملة، وعلى المدى البعيد لبناء شراكات ومشاريع جديدة تُنوّع سلاسل التوريد بسرعة أكبر.

وهناك أيضًا حاجة ملحة لبناء مرونة أكبر في مواجهة المخاطر المتزايدة المتعلقة بالطقس، والهجمات الإلكترونية، وغيرها من الأنشطة الخبيثة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية. وتُظهر قاعدة بيانات جديدة لوكالة الطاقة الدولية أن الاضطرابات التشغيلية السنوية الأخيرة في البنية التحتية الحيوية للطاقة أثرت على إمدادات الطاقة لأكثر من 200 مليون أسرة حول العالم.

يُقيّد الجفاف إنتاج الطاقة الكهرومائية وبعض المولدات الحرارية، بينما تُجبر العواصف والفيضانات وحرائق الغابات على إغلاق محطات الطاقة وإلحاق الضرر بأنواع مختلفة من مرافق الطاقة، من محطات الطاقة الشمسية إلى منشآت النفط والغاز البحرية. تُعدّ خطوط الكهرباء عُرضة للخطر بشكل خاص، فقد تأثرت شبكات النقل والتوزيع في نحو 85 % من الحوادث. ومن المتوقع أن ترتفع المخاطر المتعلقة بالطقس في جميع سيناريوهات وكالة الطاقة، والتي تتجاوز جميعها ارتفاعًا في درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية بانتظام بحلول عام 2030 تقريبًا، ولن تتباعد إلا بعد عام 2035.

وتُعدّ الكهرباء جوهر الاقتصادات الحديثة، وينمو الطلب على الكهرباء بوتيرة أسرع بكثير من إجمالي استهلاك الطاقة في جميع السيناريوهات، حيث سيرتفع بنحو 40 % بحلول عام 2035 في كلٍّ من سيناريو السياسات الحالية، والمعلن، وبأكثر من 50 % في سيناريو انبعاثات صافية صفرية بحلول عام 2050.

ويأتي نمو الطلب بنسب متفاوتة من الأجهزة الكهربائية ومكيفات الهواء، والتصنيع المتقدم والصناعات الخفيفة الأخرى، والتنقل الكهربائي، ومراكز البيانات، والتدفئة الكهربائية. يتفاعل المستثمرون مع هذا الاتجاه، إذ يُمثل الإنفاق على إمدادات الكهرباء وكهربة الاستخدام النهائي بالفعل نصف الاستثمار العالمي في الطاقة اليوم.

ويعني ارتفاع استخدام الكهرباء، أن أسعار الكهرباء أصبحت مرجعًا رئيسًا للمستهلكين وصانعي السياسات. في الوقت الحالي، لا تُمثل الكهرباء سوى 21 % من إجمالي الاستهلاك النهائي عالميًا، إلا أنها تُمثل المصدر الرئيس للطاقة في قطاعات تُمثل أكثر من 40 % من الاقتصاد العالمي، والمصدر الرئيس للطاقة لمعظم المنازل. وهذا يُبرز أهمية توفير إمدادات كهربائية آمنة وبأسعار معقولة، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لانقطاعات الكهرباء، كتلك التي ستُشاهد في تشيلي وشبه الجزيرة الأيبيرية عام 2025.

من القضايا المحورية لأمن الكهرباء في عصر الكهرباء سرعة إنشاء شبكات جديدة، وأنظمة تخزين، وغيرها من مصادر مرونة أنظمة الطاقة. في الوقت الحالي، لا تزال بعض هذه العناصر متأخرة، فقد ارتفعت الاستثمارات في توليد الكهرباء بنسبة تقارب 70 % منذ عام 2015 لتصل إلى تريليون دولار أميركي سنويًا، إلا أن الإنفاق السنوي على الشبكة ارتفع بأقل من نصف هذا المعدل ليصل إلى 400 مليار دولار

أميركي.

وهذا يزيد من الازدحام، ويؤخر توصيل مصادر جديدة لتوليد الكهرباء ويؤثر على الطلب، ويرفع أسعار الكهرباء. ويتزايد تراجع إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وكذلك حالات التسعير السلبي في أسواق الجملة، إلا أن بطء إصدار التصاريح يعيق مشاريع الشبكة، وكذلك أسواق المحولات والمكونات الأخرى. وقد خففت زيادة تخزين البطاريات من المخاطر جزئيًا، حيث ستتجاوز الإضافات السنوية 75 جيجاواط في عام 2024، إلا أن البطاريات لا تستطيع توفير جميع الحلول – خاصةً عندما تزداد احتياجات المرونة الموسمية إلى جانب الاحتياجات قصيرة الأجل.

يُسهم ارتفاع الدخل ودرجات الحرارة في زيادة استخدام الكهرباء لتكييف الهواء. ويُعدّ التبريد مصدرًا متزايدًا للطلب على الكهرباء في جميع السيناريوهات، بقيادة الاقتصادات الناشئة والنامية، مع تأثيرات محتملة هامة على ذروة الطلب على الكهرباء.

ففي سيناريو السياسات المعلنة، على سبيل المثال، يُضيف استخدام تكييف الهواء المدفوع بالدخل نحو 330 جيجاوات إلى ذروة الطلب العالمي بحلول عام 2035، وتُضيف درجات الحرارة المرتفعة 170 جيجاوات أخرى. وتُعدّ كفاءة مكيفات الهواء الجديدة عاملاً حاسمًا في إدارة الضغوط المستقبلية على أنظمة الطاقة. ففي جميع الأسواق، تتوفر بالفعل مكيفات هواء أكثر كفاءة بكثير في السوق، بتكلفة إضافية بسيطة أو بدون تكلفة إضافية، مقارنةً بالطرازات المتوسطة المُباعة اليوم.

يتركز النمو الهائل في الطلب على الكهرباء لمراكز البيانات والذكاء الاصطناعي في الاقتصادات المتقدمة والصين. ومن المتوقع أن يصل الاستثمار في مراكز البيانات إلى 580 مليار دولار أميركي في عام 2025. وسيُلاحظ أولئك الذين يقولون إن "البيانات هي النفط الجديد" أن هذا يتجاوز 540 مليار دولار أميركي التي تُنفق على إمدادات النفط العالمية. يمثل تضاعف كمية الكهرباء التي تستهلكها مراكز البيانات ثلاث مرات بحلول عام 2035 أقل من 10 % من إجمالي نمو الطلب العالمي على الكهرباء، ولكنه شديد التركيز جغرافيًا. ومن المتوقع أن يكون أكثر من 85 % من الإضافات الجديدة لسعة مراكز البيانات على مدى السنوات العشر المقبلة في الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي – ويقع العديد منها بالقرب من مجموعات مراكز البيانات الحالية، مما يزيد الضغط على الشبكات المزدحمة.